نقاش حول تحديات سوق العمل والجائحة

وزارة العمل
Ministry of Labor

نشرة إعلامية تُصدرها وزارة العمل تواكب فعاليات ونتائج المؤتمر الوطني الأول للحوار الإجتماعي

حزيران 2020

المؤتمر الوطني الأول للحوار الإجتماعي يرسم خارطة الطريق

مخرجات المؤتمر

- إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتشغيل كإطار للتمكين وتحسين فرص التشغيل وتعزيز مشاركة المرأة والشباب.
- التوافق على رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين.
- إطلاق حوار شامل لمراجعة قانون الضمان الاجتماعي.
- التوافق على أولويات المرحلة المقبلة، وتشكيل لجنة ثلاثية للمتابعة ومن اهمها:
  - قانون العمل الفلسطيني: مراجعة قانون العمل القلسطيني لسنة 2000 وتعديل وتطوير آليات الرقابة والتطبيق.
  - إقرار قانون لتنظيم العمل النقابي .
  - مراجعة وتقييم البرنامج الثاني للعمل اللائق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
  - وضع آليات لتعزيز الحوار القطاعي لمعالجة الإخلالات في سوق العمل المرتبطة بجائحة كورونا.
  - تبني الرؤيا الوطنية لملف العمالة داخل الخط الأخضر المقترح من وزارة العمل.
  - مأسسة الحوار الاجتماعي: للتأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية عبر حوار وطني شامل.



توافق على الأولويات.. وإطلاق إستراتيجية التشغيل الوطنية

في حوار توج جهود سابقة لكافة الشركاء لمواجهة تحديات سوق العمل مع إستمرار الاحتلال وسياساته التدميرية، وفي ظل ظروف إستثنائية وتعاظم مخاطر جائحة كورونا وما خلفته من آثار خطيرة، توافقت أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة والعمال وأصحاب العمل) على مواجهة التحديات والتوافق على الأولويات للسنوات المقبلة.

وعلى مدار يومين من النقاشات الصريحة، تلاقت أطراف الإنتاج على خريطة طريق لمعالجة إخلالات سوق العمل ومواجهة تحديات ما بعد الجائحة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وإعتماد نهج الحوار الإجتماعي كأداة فعالة في مواجهة التحديات والأزمات وتعزيز الصمود.



الحوار في مواجهة الجائحة.. مواقف ومقتطفات من جلسة الإفتتاح



د. محمد اشتية
رئيس الوزراء

الحوار الاجتماعي مهم بين أطراف الإنتاج لمواجهة الجائحة وانعكاساتها على سوق العمل، ولا بد من تضافر الجهود للحفاظ على عمالنا في أماكن عملهم وللحفاظ على المنشآت والمصانع والشركات من الإفلاس، ولا بد من تقاسم العبء ومواجهة الأزمات بالحوار المشترك.



د. نصري أبو جيش
وزير العمل

الحوار أصبح أكثر أهمية مع مضاعفة ومراكمة الخسائر الإقتصادية وأضرار البنية التحتية والإجتماعية، ووجود فجوة عميقة في منظومة الحماية الاجتماعية، علينا أن نواصل الحوار لقانون عمل عصري، وقانون نقابي يُحقق إستقرار علاقات العمل، وفي سياسات الأجور، وتطوير رؤية وطنية خاصة تجاه عمالنا داخل الخط الأخضر.



جاي رايدر
مدير عام منظمة العمل الدولية

إنعكست آثار الجائحة على قطاع العمل الفلسطيني، ارتفعت البطالة بمقدار 25% في الربع الأخير من العام 2020. الحوار الاجتماعي يساهم في التعافي من آثار الجائحة، والحصول على أجور عادلة، وتأمين الحماية الاجتماعية، وفتح سبل الاستثمار، لمواجهة البطالة والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.



عمر هاشم
رئيس إتحاد الغرف التجارية

تكبد القطاع الخاص خسائر قد يصعب عليه التعافي منها لسنوات عديدة، وأصبح هم المنشآت الصمود في مواجهة جائحتي الإحتلال وكورونا.. ومطالبنا لا تقف عند مخرجات المؤتمر بل نتطلع إلى إستمرار الحوار الفاعل مع الحكومة، ونتطلع للعمل سوياً في تنفيذ إستراتيجية التشغيل الوطنية خلال السنوات القادمة.



فايز المطيري
مدير عام منظمة العمل العربية

الحوار الاجتماعي مهم في ظل الجائحة، لتوسيع مظلة التغطية الاجتماعية، وبناء اقتصاد وطني، خاصة في ظل ما تعانيه فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي وإنخفاض قيمة الدعم الخارجي، نعتقد أن إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل سيساهم في خفض معدلات البطالة والفقر وتجاوز الأزمات..



شاهر سعد
الأمين العام لإتحاد نقابات العمال

لا بد من تفعيل الحوار لتعزيز صمود عمالنا، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال إطلاق إستراتيجية التشغيل الوطنية، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وتطوير شروط الصحة والسلامة المهنية، وتنظيم العمل النقابي، ولقانون عمل عصري، ولضمان حق عمالنا في الرعاية الصحية.

في العام 2020

%50
من المجتمع الفلسطيني لا يحظى بأي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية

%73
المنشآت الإقتصادية عملت بأقل من نصف طاقتها في أول 8 شهور

560
مشروعاً مُدراً للدخل دعمها صندوق التشغيل، وأكثر من 52% منها خُصصت للنساء

بدعم من منظمة العمل الدولية

مبادرة للحوار.. في الثالث والرابع من آذار 2021، وبرعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد إشتية، إلتئم في مدينة رام الله، المؤتمر الوطني الأول للحوار الإجتماعي بعنوان "معالجة تحديات سوق العمل"، بتنظيم من لجنة السياسات العمالية ودعم من منظمة العمل الدولية جمع أطراف الإنتاج الثلاثة، ومشاركة منظمة العمل العربية و الشركاء الدوليين والمحليين في قطاع العمل.



أداة فعالة في مواجهة الأزمات..
إنطلاق الحوار في ظروف معقدة وإستثنائية شكل منصة جمعت أطراف الإنتاج و ذوي العلاقة من أجل مواجهة التحديات وإيجاد الحلول ووضع الخطط والإستراتيجيات الوطنية الفعالة المرتبطة بقطاع العمل والناجمة عن ممارسات الإحتلال وسياساته لتدمير الإقتصاد الوطني، والتي تتقاطع مع تحد واجه البشرية تمثل في جائحة كورونا، ما تطلب الحوار في التداعيات الناجمة عن الجائحة وإفرازاتها الخطيرة إقتصادياً وإجتماعياً.

على طاولة الحوار..

الحوار الإجتماعي كأداة فعالة في مواجهة الأزمات

تحديات ما قبل الجائحة وما بعدها وتأثيراتها على قطاع العمل فرضت نفسها على طاولة الحوار.. في **تحديات الجائحة**.. تبرز آثارها الإقتصادية والإجتماعية والصحية، وكذلك فأن إستمرار حالة الطوارىء وفرض الإغلاقات الشاملة والجزئية على فترات زمنية في سبيل محاصرة الوباء أضعف أو أدى لإغلاق الكثير من منشآت العمل خاصة الصغيرة ومتناهية الصغيرة.. عدا عن إنضمام فئات كبيرة إلى صفوف البطالة وإضعاف شرائح إجتماعية واسعة، إلى جانب غياب الأفق لإنتهاء الأزمة وتراجع حركة التجارة وغيرها.

في تحديات **ما قبل الجائحة..** تبرز الأزمات السياسية والاقتصادية المتواصلة وتأثيراتها على سوق العمل، وسياسات خنق الإقتصاد وتضييق الحركة، والتحكم في المعابر وحركة السلع والأفراد، والتي ترتبط بسيطرة الاحتلال على مفاصل الإقتصاد وسياساته في الاستيطان وضم الأراضي وإحتجاز أموال المقاصة، وتراجع الدعم الخارجي وضعف الموارد الذاتية، وما ينجم عنها من ضعف القدرة على توليد فرص العمل.

أضف لها ما يعانيه من سوق العمل من إخلالات بنيوية، وتراجع مؤشرات العمل اللائق من حيث الأجور والمساواة، وضعف شروط السلامه والصحة المهنية، وغياب إطار الحماية الإجتماعية، والحاجة إلى مراجعة وإصلاح تشريعات العمل، وضعف الإطار للرقابة على علاقات العمل الثنائية، وضعف الإطارات الفاعلة لأطراف الإنتاج.



تأثيرات الجائحة تحت المجهر..

أثر الجائحة إقتصادياً وإجتماعياً..

في اليوم الأول، أبرزت الجلسة الأولى في المؤتمر الضوء على أثر الجائحة في جوانبها الإقتصادية والإجتماعية، لتُرصد د. علا عوض، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأثر الناجم على اقتصاد وسوق العمل بعرض شامل لأبرز المؤشرات من وحي الجائحة. فيما تناول وزير التنمية الإجتماعية، د. أحمد مجدلاني، واقع المجلس الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني. وإستعرضت منال فرحان، وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، ما خلفته الجائحة من آثار وأضرار على المنشآت الاقتصادية، فيما قامت وزيرة شؤون المرأة، د. آمال حمد، بتقديم تأثيرات الجائحة على المرأة.

في الجلسة الثانية، كان التركيز منصباً على بحث دور الحوار الإجتماعي بإستعراض نماذج عديدة، فتناول متحدثون من وحدة الحوار الإجتماعي والهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية على أهمية الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد حلول ولإعادة البناء بشكل أفضل من واقع الاتجاهات والممارسات الجيدة على المستويين العالمي والاقليمي. كذلك، إستعرض متحدثون في قسم السياسات القطاعية بمنظمة العمل الدولية، دور الحوار الاجتماعي القطاعي أثناء الجائحة وما بعدها. وشملت الجلسة مناقشات وتعقيبات من متحدثين من وزارة العمل وممثلين عن العمال وأصحاب العمل، قبل أن يقدم ممثلو المجتمع المدني عرضاً تقديمياً عن فرص عمل الشباب وتحولات الوظائف في سوق العمل.

> **جلسات ونقاشات جمعت أطراف الإنتاج الثلاثة (العمال وأصحاب العمل والحكومة) والهدف توحيد الجهود في مواجهة التحديات**

أثر الجائحة على سوق العمل ومكوناته...

إفتتح اليوم الثاني أعماله بعرض تقديمي لوزارة العمل في ثلاث محاور، الأول قدمته الإدارة العامه للسياسات رصدت فيه أثر وباء كوفيد-١٩ على سوق العمل في فلسطين وخطة استجابة الطوارئ، فيما إستعرضت إدارة التشغيل الخارجي ضمن المحور الثاني واقع وتحديات قطاع العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وفي المحور الثالث ركز الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية على أهمية خلق فرص عمل وتمويل مشاريع تنموية.

إلى ذلك، قدم ممثلون عن أصحاب العمل عرضاً عن تأثير أزمة فيروس كوفيد- 19 على الاقتصاد بالتركيز على هشاشة الأعمال وأزمة السيولة، كما إستعرض ممثلون عن العمال أثر أزمة كوفيد- 19 على العمال وتدهور ظروف العمل. وفي كل محاور العرض، تفاعلت الأطراف المشاركة بالنقاش في مجموعات شملت العمال وأصحاب العمل والحكومة ومداخلات من منظمة العمل الدولية وآخرين.

إستمرت مناقشات اليوم الثاني في الجلسة الثالثة بورقة عمل لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس بعنوان: نحو الإنطلاق لحماية إجتماعية شاملة بما فيها الضمان الإجتماعي، ليختتم اليوم الثاني بمداخلات ونقاشات وتقديم عرض لمجمل الملاحظات و التوصيات الختامية.

> **المؤتمر شكل إستجابة للتحديات التي تواجه قطاع العمل، وخاصة تحدي الجائحة التي زادت الوضع تعقيداً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية**

إستراتيجية التشغيل الوطنية..

تمثل الإستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام 2025/2021 إطاراً توافقياً بين الأطراف الفاعلة في سوق العمل، فقد بُنيت على أساس تشخيص لواقع سوق العمل والإنسجام مع أولويات الحكومة. وهي الإطار الممكن لتحسين فرص التشغيل وزيادة مشاركة المرأة والشباب، وتعزيز حوكمة سوق العمل، ومواءمة منظومة التعليم والتعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز منعة القطاع الخاص وقدرته على النمو في الانتاجية، واستحداث فرص العمل اللائق. في الملخص، تمثل أرضية للعمل المشترك ورؤية موحدة لمشاريع وبرامج التشغيل واعادة توجيهها بما يستجيب لاحتياجات الشباب وتعظيم فرص التشغيل وتحفيز السوق واصلاح مكامن الخلل في جانبي العرض والطلب. إضافة إلى دعمها للتوجهات للانفكاك عن الاحتلال وبناء الاقتصاد المستقل ومقاطعة بضائع المستوطنات وحماية المنتج الوطني.

في العام 2020

%26
نسبة البطالة بين المشاركين في القوى العاملة

%12
نسبة تراجع الاقتصاد الفلسطيني

%41
نسبة مشاركة القوى العاملة